

السيد كرام ابراهيم
ضد
السيد عامل اقليم فاس.

باسم جلالة الملك

مقرر

ان اللجنة الدستورية الموقفة

بناء على الفصل 96 من الدستور
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.77.176 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 الموافق 9 مايو 1977 بمثابة القانون التنظيمي للغرفة الدستورية
بالمجلس الاعلى ولا سيما الفصل 34 منه.
بناء على الظهير الشريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الاولى 1397 (9 مايو 1977 بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب
وانتخاب أعضائه.
ونظرا للعريضة المقدمة من السيد كرام ابراهيم والمسجلة بتاريخ 30 مايو 1977 بكتابة اللجنة الدستورية والتي يلتمس بمقتضاها الغاء الحكم
الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس والقاضي برفض ترشيحه
وبعد الاستماع الى المستشار المقرر السيد احمد العلمي في تقريره
وحيث ان الغرفة الدستورية يمكنها ان ترفض بمقرر مدعم بأسباب ودون سابق تحقيق العرائض غير المقبولة.
وحيث انه بمقتضى الفصل 47 من الظهير المشار اليه أعلاه بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب وانتخاب أعضائه وخاصة الفقرة
الاخيرة منه فانه لا يمكن أن ينازع في حكم المحكمة الابتدائية على اثر النزاع المتعلق بإيداع الترشيحات الا أمام الغرفة الدستورية المحال عليها
أمر الانتخاب.
وحيث ان قبول الطعن في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس يقتضي أن يقع طعن في انتخاب المرشح الفائز.
وبما ان الطاعن لم يطعن في انتخاب المرشح الفائز بالدائرة التي وقع فيها رفض ترشيح الطاعن. كما أنه وجه دعواه قبل اعلان النتيجة.
وبذلك يكون طلبه غير مقبول

من أجله

تقرر اللجنة الدستورية ما يلي:

- 1- عدم قبول طلب كرام ابراهيم
- 2- تبليغ هذا المقرر الى مجلس النواب.

بهذا صدر المقرر أعلاه في 8 رمضان 1397 (24 غشت 1977) عن اللجنة الدستورية الموقفة المترتبة من السيد ابراهيم قدارة الرئيس الأول
للمجلس الاعلى بوصفه رئيسا للجنة المذكورة ومن السيد احمد مجيد بنجلون الوكيل العام للملك بنفس المجلس ومن السيد محمد عزيز الكرد و دى
المحامي العام بنفس المجلس والمعين من طرف الوكيل العام للملك لدى المجلس الاعلى ومن السيدين احمد العلمي وأحمد عاصم المستشارين بنفس
المجلس والمعينين من طرف السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى.

الرئيس الوكيل العام للملك المحامي العام

المستشار المستشار